٣ – على هامش الدفاع
عن الشرق الأوسط

للدكتور عمر حليق

العوامل الاقتصادية فى سياسة توازن القوى

ألمت بالوضع الدولى إبان بحث سياسة توازن القوى عوامل اقتصادية هامة وللاقتصاد فى توجيه السياسة العالمية شأن كبير

فنى أعوام ١٩٤٧ — ١٩٤٩ أخذ الاقتصاد الأمريكى خاصة والاقتصاد الأوروبى (خارج الاتحاد السوفيتى) يمر فى نكسات وضائقات اقتصادية لمينة . فنى أمريكا كان الاقتصاد القومى فى سنوات الحرب قد توسع بصورة هائلة . فازداد عدد المصانع وتضاعف إنتاجها إلى أرقام فلكية وأصبحت مقدرة السوق الأمريكى على استهلاك المنتجات الأمريكية محدودة مقيدة والسوق الأمريكى هو المستهلك الرئيسى للانتاج الأمريكى

وكانت الوضعية الاقتصادية فى شعوب أوروبا الغربية مزعزعة بسبب الخراب الواسع الذى ألم بذلك الجزء من العالم من جراء الحرب العالمية الأخيرة

وفى آسيا وأمريكا اللاتينية أخذ الوعى الاقتصادى يزداد نموا ويدفع الحكومات والشعوب لأن تلجأ إلى سياسة الاستكفاء الذاتى لتتفادى عودة الاستعمار بألوانه المديدة الاقتصادية والسياسية ، ولذلك أصبحت مقدرة الشعوب الآسيوية واللاتينيه على استهلاك المنتجات الأجنبية محدودة مقيدة ، وذلك لأن الميزان التجارى فى دول آسيا وأمريكا اللاتينية يعتمد على تصدير المواد الخام إلى الدول الصناعية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ليحصل مقابلها على عملة أجنبية تعينه على استيراد السلع والمنتجات الصناعية وأصناف التبادل التجارى الأخرى . فإذا أصيب النشاط الصناعى فى أوروبا وأمريكا الشمالية بنكسة فإن حاجته من المواد الخام ستتضاءل ، ومن ثم يتضاءل مورد الدول المصدرة للمواد الخام (ومعظمها فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) ، والاقتصاد الدولى الحر حلقة متشابكة الأطراف إذا وهن بعض أجزائها تعرض الكل إلى الوهن

ولم تكن النكسة الاقتصادية العالمية مقصورة على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية — وبالتالى على آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية — بل إنها شملت الاتحاد السوفيتى نفسه ومنطقة النفوذ السوفيتى كذلك . ومثال ذلك سعى روسيا للسيطرة على الاتحاد اليوغسلافى وسعى يوغسلافيا للتحرر من هذه السيطرة وما أدى هذا الصراع إلى قطيعة سياسية تامة بين البلدين

إلا أن أخطار الضائقات الاقتصادية العالمية تختلف باختلاف المناطق والشعوب والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش عليها الشعوب والحكومات

فنى ظل الحكم المطلق — خصوصا إذا كانت التعاليم الاشتراكية وفلسفة الاقتصاد المنظم ديدنه يسهل على الدولة أن تضبط التيارات الاقتصادية العاصفة وإن كان ذلك على حساب الحرية الفردية للكثرة الساحقة من الشعب

وفى البلدان الآسيوية والإفريقية واللاتينية التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى تكون أضرار الضائقات الاقتصادية مقصورة إلى حد بعيد على برامج الإنشاء والتعمير ، فاقتصاديات هذه البلدان اقتصاديات غير معقدة ، ومستوى المعيشة بها زهيد على مستوى ضئيل ، ومهما ألمت أضرار النكسات الاقتصادية العالمية بهذه البلدان فإنها لن تؤثر إلا تأثيرا محدودا فى مستوى المعيشة ، ولما كان هذا المستوى ضئيلا ممعنا فى الضآلة فإن هذا التأثير لن يزيده ضآلة ، فليس فى ذلك المستوى بعد مجال للتضاؤل ، وإذا استثنينا حالات المجاعات والقحط فى بلدان كالهند والصين مثلا فإن معظم المجتمعات الزراعية (كالمجتمعات الآسيوية مثلا) تستطيع فى فترات الضائقة الاقتصادية العالمية أن تحتفظ برؤوسها عامة فوق الماء

أما وضعية المجتمعات فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

خلال النكسات والضائقات الاقتصادية الشاملة فإنها تكون معرضة لأخطار جسيمة

ففي إبان النكسة الاقتصادية الخطيرة التي ألمت بالولايات المتحدة الشمالية وبأوروبا الغربية في أعوام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ كان على الدول والشعوب هناك أن تختار واحدا من احتمالات معينة لصيانة نفسها من الفوضى الاقتصادية والإفلاس التام

وأحد هذه الاحتمالات أن تسرع الدولة فتسن التشريعات وتطبق رقابة شديدة على الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي بأسره ، وأن تحدد الإنتاج وتعين الأسعار وتقيد التصدير والاستيراد بشكل يحول الدولة الديمقراطية إلى نظام اشتراكي لأولى الحكم فيه سلطة واسعة قد تتسع فتصبح نوعا من الحكم المطلق . وهذا ماحاولت حكومة العمال في بريطانيا تطبيقه فلم تفلح طويلا بسبب طبيعة السلوك السياسي للشعب البريطاني وتأصل الوعي الديمقراطي فيه ، وبسبب تعقد المشاكل الاقتصادية في بريطانيا بشكل لا يسمح بتطبيق برامج الاقتصاد المنظم والاحتفاظ بالحرية الديمقراطية في آن واحد

وثاني هذه الاحتمالات تخفيض مستوى المعيشة بين السكان بتخفيض الدخل القومي للعامل ولصاحب العمل والرجوع بألوان الحضارة المادية القهقرى ووضع حد للتقدم الآلي وتوجيه الشعب نحو التقشف والتخلي عن أسباب الترف والمتعة التي أصبحت جزءا أساسيا من طبيعة المعاش الذي يعيش عليه الناس في العالم الغربي إجمالا وفي الولايات المتحدة على وجه العموم . وقد استطاعت بريطانيا أن تطبق جزءا من هذا الاحتمال فيما يتعلق بمسألة الدخل القومي ومسألة التقشف إلا أن حكومة العمال البريطانية فشلت في ذلك لأن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها في بريطانيا كانت تواجه عقبات جسيمة بعضها راسخ في صميم الوضع الاقتصادي البريطاني والبعض الآخر ناتج عن المنافسة الشديدة التي لقيتها بريطانيا في أسواقها التجارية التقليدية سواء جاءت هذه المنافسة من أمريكا أم من سياسة الاستقلال الاقتصادي والاستكفاء الذاتي التي أخذت تتبعها البلدان الآسيوية والإفريقية واللاتينية التي كانت فيما مضى منطقة نفوذ اقتصادي لبريطانيا

أضف إلى ذلك كله أن أي دعوة إلى تخفيض مستوى المعيشة سيتطور إلى سلاح في يد الحركة الشيوعية التي تتخذ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دلالة على فشل النظم الديمقراطية « الأوروبية والأمريكية »

وثالث هذه الاحتمالات تجديد الحروب الاستعمارية وقيام الدول الصناعية الكبرى بغزو البلدان المتخلفة والسيطرة على الأسواق التجارية الرابحة في الشرق والغرب ، وهذا الاحتمال بعيد المنال نظراً ليقظة الشعوب وتيقظ القوميات وحيوية التحرر من الاستعمار في كل مكان

ورابع هذه الاحتمالات أن تتكتل الدول الصناعية الكبرى تكتلا اقتصاديا تاما شاملا وتوزع فيما بينها الأسواق العالمية توزيعا يستند إلى اتفاقات ثابتة بين الدول المتكتلة ، وقد نجح الاتحاد السوفيتي إلى حد بعيد في سياسة التكتل الاقتصادي في منطقة نفوذه في أوروبا الشرقية والبلقان والبلطيق وبعد ذلك في الصين وآسيا الوسطى — منغوليا وسينكيانغ

أما دول أوروبا الغربية فقد وجدت نفسها لا تستطيع أن تجهر بهذه الرغبة لأسباب عديدة منها تفوق أمريكا الصناعي الهائل على بريطانيا وفرنسا وخسارة هولندة لجزر الهند الغربية (إندونيسيا) ، فمصانع أوروبا الغربية القديمة المهوكة لعب أطفال بالقياس إلى المؤسسات الصناعية الأمريكية ، وجودة الإنتاج الأمريكي وتنوعه ورونقة إعلاناته شيء لم تعرف الصناعات الأوروبية في بلادها له مثيلا . ومقارنة السيارات الأمريكية بالسيارات البريطانية والفرنسية مثل على ما نحاول به شرحه هنا

ولذلك فلم يكن لدى الصناعة الأوروبية ما تستند إليه لتساوم أمريكا على اقتسام الأسواق العالمية — هذا فضلا عن أن الأمريكي تاجر لا يرحم ، والمنافسة هي عماد النشاط الاقتصادي في أمريكا ونموذج راسخ في السلوك الأمريكي رسوخ عادات الأكل والشرب والنوم

ويبدو أن الاحتمال الأخير (وهو توزيع الأسواق العالمية) قد صادف هوى في نفوس الأمريكان ولكنهم احتاطوا له بشكل

دقيق بحيث يوفر لهم حصة الأسد فى أية مساومة يقومون بها مع دول أوروبا الغربية

وفعلا شهدت السنوات الأخيرة توسعا اقتصاديا أمريكيا جم النشاط ولكنه فى أغلب الحالات على حساب دول أوروبا الغربية وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا وهولنده وبلجيكا ، وقد ساعد أمريكا على هذا التوسع الاقتصادى كونها مسيطرة على مقدرات ألمانيا واليابان وهما عنصران هامان فى ميدان التنافس التجارى الدولى

وفى الشرق الأقصى حلت أمريكا محل اليابان وهولنده فى سوق إندونيسيا والفلبين وحل بريطانيا إلى حد ما فى أسواق الملايو وأصبحت المشترى الرئيسى للمطاط والمصدر هناك

وفى الشرق الأوسط قصة التوسع الأمريكى فى البترول معروفة للجميع ، وكان من المقدر لبريطانيا أن تحقق هذا التوسع لنفسها لولا قوة المنافسة الأمريكية والظروف الأخرى التى صاحبت الوضع الاقتصادى فى عالم ما بعد الحرب فى بريطانيا

وفى أمريكا اللاتينية تلاشى تدريجا نفوذ بريطانيا التجارى هناك بعد أن تلاشى قبله نفوذ ألمانيا وأصبحت هذه القارة منطقة نفوذ تجارى وسياسى للولايات المتحدة الأمريكية

وفى شمالى إفريقيا العربية توطد للأمريكان نفوذ اقتصادى طويل عريض بلغ من الأهمية بحيث اضطرت فرنسا أن تخاصم أمريكا عليه أمام محكمة العدل العليا (١)

وفى أواسط إفريقيا تسرب رأس المال الأمريكى إلى مستعمرات بلجيكا الغنية بالمعادن الثمينة ومنها معدن الأورانيوم الصالح لإنتاج الطاقة الذرية

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذا النشاط الاقتصادى الواسع أن تدفع مؤقتا عن نفسها أخطار النكسة الاقتصادية الأخيرة التى ألمت بالاقتصاد الأمريكى فى أعوام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ — ١٩٤٩

وكان لا بد لهذا التوسع الاقتصادى الهائل من أن يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات سياسية ودبلوماسية من النوع الدقيق والخطير

ومع أن فكرة التكتل الاقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول أوروبا الغربية لم تتبلور فى شكل قانونى (سرى أو علنى) إلا أن انسياق الأموال الأمريكية الخاصة والنشاط الاقتصادى الأمريكى إلى مناطق النفوذ البريطانى والفرنسى والهولندى والبلجيكى قد فرض على أمريكا مسؤولية فعلية فى صيانة النظم السياسية التى تعيش عليها هذه الدول الأوروبية . أضف إلى ذلك صيانة أوروبا الغربية من أخطار الانقلابات الشيوعية سيضمن لأمريكا حلفاء أوفياء يكونون سندا للمبادئ والأيديولوجية السياسية التى يعيش عليها المجتمع الأمريكى ؛ ففى تعزيز النظم الديمقراطية لدول أوروبا الغربية تعمير لأسواق تجارية حسنة تستهلك من الإنتاج الأمريكى أضعاف ما تستهلكه البلدان المتخلفة التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى كبلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية — فهذه البلدان المتخلفة هى على العموم مصدرة للمواد الخام وليست مستهلكة إلا كجزء محدود من المنتجات الأمريكية الجاهزة

ومن هذه الصورة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية الشاملة تكونت فكرة المساعدات الأمريكية المالية للدول الأوروبية التى عرفت بمشروع مارشال (٢)

و لخير أن تفكر مليا فى مشروع مارشال لأن صلته بتطور فكرة الدفاع المشترك وحلف الأطلنطى ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط صلة وثيقة

مشروع مارشال

يقول البروفسور جون وليامز أحد كبار الاقتصاديين (فى البلدان التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى فى آسيا وإفريقيا

(١) — رفعت فرنسا فى ١٠ يوليو ١٩٥٢ قضية أمام محكمة العدل العليا الدولية أفهمت فيها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية بغرض حماية اقتصادية على مراكش

(٢) — الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الذى كان أول من أعلن ميلاد هذه الفكرة رسميا من خطاب له فى حفلة توزيع الإجازات الدراسية فى جامعة هارفرد الأمريكية الشهيرة . ثم صيغ إعلانه فى الكنغرس الأمريكى فى (قانون التعاون الاقتصادى الأوروبى) إبريل سنة ١٩٤٨

الأمريكان ورئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية ومستشار البنك الأمريكي المركزي ومندوب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مؤتمرات دولية : إن الهدف الرئيسي لمشروع مارشال هو تنفيذ برنامج عملي لاستثمار رؤوس الأموال . وهدف هذا المشروع ليس فقط بناء ما دمرته الحرب في أوروبا وإنما زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية والشمالية بحيث تتمكن دولها من أن تحفظ الميزان التجاري مستقيما . وهذا يعني مساعدة دول أوروبا الموالية للولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الدخل الحقيقي للفرد وللدول الأوروبية ، وهذه الزيادة تشجع الفرد والحكومات هناك على مضاعفة استهلاكه للمنتجات والسلع وتوفر للشعب وللدول فرصة لادخار رأس المال اللازم للاستثمار في الاقتصاد المحلي (في الدول الأوروبية) وفي الاقتصاد الأجنبي وأميركا اللاتينية) (٣)

وهذه الأهداف تتمشى مع الصورة التي رسمناها عن الوضعية الاقتصادية في أمريكا وأوروبا وبقية أجزاء العالم (خارج الاتحاد السوفيتي) وهي صورة تشير إلى اختيار فكرة التكتل الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى تحفظ للأمريكان حصة الأسد وتساعد الدول الأوروبية على ملاقاة نكساتها الاقتصادية مستعينة بزميلة كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية

وجدير بالذكر أن فرنسا كانت أكثر الناس حماسة لمشروع مارشال ، بل الواقع أن فرنسا كانت أول من نال مساعدات مالية سخية من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في عهد ليون بلوم اليهودي رئيس وزراء فرنسا في السنوات الأوائل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية

ومن الطبيعي أن تتحمس فرنسا لهذا المشروع ، ففرنسا هي الدولة الوحيدة من دول أوروبا الغربية التي رفضت اتباع أي احتمال من الاحتمالات العديدة التي واجهتها دول أوروبا الغربية في عالم مابعد الحرب ، فهي لم تقتد ببريطانيا فتنفذ لونا من برنامج الاقتصاد الاشتراكي المعتدل ، ولم تتبع سياسة التقشف والمراقبة الدقيقة التي فرضتها بريطانيا بالاستمرار في استغلال الأسواق المتوفرة لها في المستعمرات الفرنسية — ولفرنسا اليوم ممتلكات خارجية تفوق ما لأي دولة استعمارية أخرى

ولتعلق بأذهاننا هذه الحقيقة — وهي حماس فرنسا الشديد لمشروع مارشال وما استتبع هذا الحماس من نشاط فرنسي لتنفيذ الحلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي للنقد ، ومشروع مارشال ، ومشروع بليفان للجيش الأوربي كما سنأتي على استعراضه فيما بعد

وهنا يجدر بالباحث أن يفسر حماس أمريكا لمشروع مارشال ولفكرة المساعدات المالية للدول الخارجية إجمالا . وهذا التفسير لا يكون إلا بالتعرف على الفلسفة الاقتصادية النظرية والعملية التي يعيش عليها الشعب الأمريكي . وهي فلسفة «جورج مينارد كينز» الاقتصادية منذ عام ١٩٣٠ حتى الآن

(البحث صلة) نيويورك عمر هليل

(٣) — راجع بحثين مسهبين للبروفسور وليامز في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عددي ابريل سنة ١٩٤٧ ويوليو سنة ١٩٤٧ عن مشروع مارشال

الانسان بين المادية والإسلام

للأستاذ محمد قطب

أول بحث علمي يتناول الموازنة بين نظريات الماديين عن الإنسان ونظريات الإسلام من الناحية العلمية

يقع في ثلاثمائة صفحة من القطع الكبير

الثمن أربعون قرشا

يطلب من الناشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ومن المكتبات